

حلف الناتو يتصدع

لا يحتاج المتابع إلى طول عناء وتحليل كي يكتشف أن حلف الناتو الذي يشكّل الإطار العسكري للحالف الغربي هو في الحقيقة تجمّع ثلاث دول فاعلة عسكرياً إضافة لأميركا هي فرنسا وبريطانيا وتركيا، حيث تمثّل ألمانيا أكثر الدول إسهاماً في التمويل والتسلح بعد دور هؤلاء الأربعة لكنها نادراً ما تشارك بقواتها بأيّ عمل حربي وإن فعلت فهي تفعل بصورة رمزية.

إذا نظرنا في أحوال الدول التي تقدّم مساهمات عسكرية مباشرة في أنشطة حلف الناتو إلى جانب الدور الأميركي فإننا سنكتشف بسهولة أنها ليست بخير، وأنها تتعرض لتغييرات وتحولات تجعل من الصعب عليها مواصلة المشاركة كما كان عليه الحال من قبل.

في بريطانيا قد لا يختلف حزب العمال الذي فاز بالانتخابات الأخيرة وشكّل الحكومة الجديدة كثيراً عن حزب المحافظين في النظر للسياسات الخارجية، والعلاقة بالسياسات الأميركية، لكن حزب العمال الآتي إلى السلطة على كتف موجة شعبية معارضة لحزب المحافظين يدرك أن الموجة الشعبية التي حملته إلى السلطة هي الموجة الشعبية ذاتها التي تضغط لتغيير درجة الالتصاق البريطاني بالسياسات الأميركية، ومثل الموقف من حرب غزة يكفي للقول عن ماهية الطلبات الشعبية من العمال، وهو ما بدا أن قيادة الحزب تتركه وتضعه في حسابها كما تقول مواقفها المتغيرة نحو القضية الفلسطينية ورفض تغطية



السياسات والأعمال الإجرامية لكيان الاحتلال، ويبدو أن قيادة الحزب تدرك أن عليها التأقلم مع دور بريطاني مختلف كي تبقى تحظى بدعم الفئات الشعبية التي فتحت لها طريق العودة إلى رئاسة الحكومة.

في فرنسا تبدو الأمور أشد وضوحاً، حيث يعبر اليمين واليسار كل من زاوية مختلفة عن الآخر، عن رفض الالتحاق الفرنسي بالسياسات الأميركية، وبينما يقف اليمين ضد التوجهات العدائية لروسيا وصولاً إلى العقوبات والقطيعة ويعد بإعادة ترتيب هذه العلاقات إذا وصل للحكم، متخذاً ملف الطاقة عنواناً للبعد الاقتصادي السلب الذي لحق بالموطن الفرنسي جراء سياسات حكم إيمانويل ماكرون، يتخذ اليسار موقفاً صلباً في رفض الدعم الأعمى الذي يقدمه الغرب بقيادة أميركية ومن ضمنه فرنسا لكيان الاحتلال، وبالرغم من تفاهم انتخابي جمع حزب ماكرون واليسار لإبعاد اليمين عن فرص تشكيل أغلبية حاكمة، فإن خيارات ماكرون بين تشكيل حكومة مع اليسار أو عدم تشكيل حكومة تعني التوقف عن السياسات النشطة تحت مظلة الأميركية وفي قلب الناتو.

أما تركيا فقد بدأت تتموضع على خطوط تماس جديدة بين الشرق والغرب، وتجد قيادتها أنها مضطرة لإعادة النظر بموقفها في السياسات الأميركية في ضوء تغير موازين القوى، سواء في حرب أوكرانيا أو في حرب غزة، أو صعود روسيا وإيران، وهما أهم جارتين حدوديتين لتركيا، بحيث تضطر القيادة التركية إلى القبول بشروط جازها الثالث سورية للمصالحة التي تحولت إلى بوليصة تأمين للنظام في ضوء تحولات المنطقة والعالم.

حال علاقة واشنطن وقدرتها على ضبط الحلفاء من خارج الناتو ليست أفضل من حالها مع الحلفاء من داخله، ولعل حجم ونوع الملفات التي باتت تقرر السعودية التعامل معها خلافاً للرغبة الأميركية، تزداد كل يوم، من تسعير النفط بعيداً عن الدولار، إلى العلاقة المتنامية مع الصين، والشراكة مع روسيا في سوق النفط، وصولاً إلى رفض الانضمام إلى حلف البحر الأحمر المناوئ لليمن.

واشنطن تراجع ويبدو أن حلف الناتو هو أول من سيدفع ثمن هذا التراجع، دون الحاجة إلى تهديد دونالد ترامب بفرط عقده إذا وصل إلى الرئاسة.

البناء

العض على الجراح، وحتى رش الملح على المتلهب منها رغم الآلام المبرحة.

*قصر المدة الزمنية التي تفصل إدارة بايدن عن الانتخابات الرئاسية يفرض بعض التغييرات في سلم الأولويات مع الحفاظ على بقاء المنطقة بعيدة عن الاشتعال وبعيدة عن إيجاد مخارج وحلول، وهذا الوضع هو الأنسب لواشنطن الداعمة لكل من قسد وتركيا بأن، معاً فلو كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة مهتمة بإقامة كيان كردي لكانت سمحت لكرديستان العراق بالتصويت على الانفصال ولكانت المنطقة في موضع آخر.

خلاصة

عودة العلاقات السورية – التركية إلى ما كانت عليه من إيجابية أمرٌ فوق طاقة أردوغان وإن توفرت الإرادة واليقين بأن ذلك يخدم المصالح التركية، فأنقرة ضمن اصطاف عسكري وسياسي واستراتيجي، والخروج منه ممنوع على أي حكومة تركية، وإتفاق أي تسوية مستقيلة مرهونة بنتائج المعركة الأم على الساحة الفلسطينية وفي قطاع غزة بالتحديد، وإلى أن يسفر الاشتباك الحاد عن مؤشرات لاقتراب الإعلان عن النتيجة ستبقى الورقة الكردية سيقاً ترفعه واشنطن بوجه تركيا وسورية والعراق وإيران، وأكثر ما يناسب صنع القرار الأمريكي اليوم يتمحور حول إبقاء الأمور معلقة وبعيدة عن الحلول، وفي الوقت نفسه بقاؤها بمنأى عن الاشتعال، مع التلويح ببعض المحفزات لهذا الطرف أو ذاك من وقت إلى آخر، ووفق مقتضيات الضرورة وتداعيات الميدان.

ما ينشر في هذه الصفحة لا يعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

رسالة نينوى: كفاكم رهانا بيئة المقاومة عصية على الكسر

خضر رسلان

تقاتل المخزخ التي لم تستطع خرق الحرارة الحسينية التي لم تبرد يوماً في بيئة هفت هيهات منا الذلة ونجحت في بناء القوة والقدرة حتى دحرت الاحتلال الإسرائيلي عام ٢٠٠٦. وأنهت مشروعه التوسعي عام ٢٠٠٦.

٥ - رسالة الرئيس الإيراني المنتخب إلى أمين عام حزب الله

بعد انتخابات اعتاد عليها الشعب الإيراني والذي كان من المفترض ان يكون ذلك حدثاً عادياً وداخلياً بيد انه ونظراً لموقعية إيران ودورها المحوري في قيادة الجبهة المناهضة لقوى التسلسل والاحتلال والهيمنة في الإقليم والمنطقة جعلت رهان هذه القوى على إحداث خرق ما داخل منظومة الحكم في إيران وإحداث تغييرات يستفيدون منها ولذلك رأينا الكثيرين سواء كان منهم دولاً أو إعلاميين يهللون للرئيس الإيراني الجديد في رهان تم إحباطه سريعاً وعلى لسان الرئيس بركشيان نفسه الذي بعث رسالة جوابية لأمين عام حزب الله سماحه السيد حسن نصرالله حملت في طياتها التأكيد على ثوابت الجمهورية الإسلامية الداعمة للمقاومة والمناهضة للاحتلال والوقوف مع الشعوب المظلومة.

خلاصة القول لقد زرعت الثورة الحسينية عبر التاريخ أجيالاً نمت وترعرعت على رفض الذل والعبودية وعشقها لمقاومة كل غاز ومحتل والسياس التاريخي يبين بما لا يدعو للشك أنّ جمرة الحسين ما انطفأت يوماً ووجهها الوفاة لا يمكن أن ينطفئ مدى الدهر بل انه يزداد تألقاً واشعاعاً عام بعد آخر ويأيد على ذلك كفاكم رهانات خاسرة على ضرب بيئة المقاومة سواء كان ذلك في الترغيب أو التهيب أو الوعد والوعد تعطلوا وافهموا انها بيئة عصية على الكسر...

نوعياً هدف إلى تثبيت الوحدة الوطنية بين اللبنانيين وتعبئة الناس ضدّ الاحتلال الفرنسي الذي قدّم الإغراءات الكبيرة والتي يتعمّد الكثيرين اغفالها حيث أبدى الفرنسيين استعداده في مقابل وقف حركة المقاومة ضدّهم أخذ الخطوة والمشاركة الفعالة بالسلطة الجديدة اسوة بغيرهم من الطوائف إلا أنّ الروح الحسينية التي ما بردت يوماً عن هذه البيئة رفضت التسليم للمحتل ودفعت ثمن ذلك إقصاء وتهميش مارسه من كان الأجدى بهم ان يكونوا شركاء في الوطن.

٣ - انتصار الثورة الإسلامية في إيران قاد الإمام الخميني الراحل ثورة حملت عناوين الاستقلال والسيادة ومناصرة قضايا الحق في العالم وبعدهما بنيت قوى الهيمنة في العالم من إخضاعه رغم تقديم كل الإغراءات التي تسعى إليها فطرياً كل الأمم إلا أنّ الإمام الخميني والبيئة الداعمة له التي اتخذت من الثورة الحسينية شعاعاً رفضت الانصياع والخضوع فشنوا على الدولة الفتية الحروب والتنكيل والحصار والعقوبات وبقيت بالروح الحسينية شامخة بل صنعت من الضعف قوة حتى باتت الجمهورية الإسلامية عصية على الكسر بل انها تقود محوراً يتقدّم يوماً

أثر يوم في معركة استرداد الشعوب لكرامتها ولمقدارها وأراضها سواء منها المحتل غنوة او المسلوب والمنهوب.

٤ - دحر الاحتلال الإسرائيلي من لبنان عام ١٩٨٢ اجتاح الهيمنة لبنان ووصلوا الى العاصمة بيروت وظنّ الكثيرون أنّ لبنان تم إلحاقه بالركب الصهيوني الذي وقع اتفاقاً مشؤوماً عُرف باتفاق ١٧ أيار مع متواطئين لبنانيين اضطروا الى الاتصال به بعد سريان هدير المقاومين رغم التهويل والتهديد والوعد ومحاولة الترويح لفكرة أنّ العين لا

الحسيني المناهض لكلّ الطواغيت وحركات الاستبداد، ومثال على ذلك...

١ - ثورة العشرين التي كانت الحوزة العلمية في النجف الأشرف أبرز القائمين فيها حيث قادت جموع الناس مستلهمة من الثورة الحسينية مثالا وقدوة ورغم إغراءات الغزاة البريطانيين لهم بتسليمهم السلطة في العراق وإن يحوزوا على الامتيازات



ومقدرات البلد شرط التسليم لهم بشرعية الوصاية على العراق، فكان الشعار الحسيني هو الردّ مثلاً لا يباع مثلك ودفنوا ضريبة ذلك الإقصاء والتهميش معظم فترات القرن العشرين وتحديدا في الفترة الممتدة من بداية الغزو البريطاني حتى سقوط عهد صدام حسين.

٢ - مؤتمر الحجير عام ١٩٢٠، بمشاركة علماء من جبل عامل وُقور أمثال أدهم خنجر وصادق حمزة، حيث ألقى العلامة الكبير السيد عبد الحسين شرف الدين خطاباً

كثيرة هي التواريخ والأحداث المهمة في حياه الأمم إلا أن ما حصل في العام ١١ الهجري التي شهد ثورة الامام الحسين بن علي، وما حملته عاشوراء من دروس لا تُحصى، تتصل بكل أبعاد الحياة الدينية والاجتماعية والسياسية، جسدت نموذجاً خالداً للإيثار والتضحية والصبر والشجاعة جعلتها حدثاً تاريخياً مستمراً أسست لثورات وانتفاضات

حصّنت فيها كلّ من حمل الفكر العاشورائي الحسيني سواء أكلنا جماهير أو ما تعارف على تسميته البيئة، ام كانوا ثواراً وقيادات حملوا راية الحسين في مقارعة الظلم والظلميان.

لا يختلف ما يجري في عصرنا الحالي عما حصل من أحداث مشابهة في فترات متعددة من التاريخ حيث ابتداء الأساليب والفتن والترغيب والترهيب لفك عرى الاندماج الوثيق بين أبناء البيئة الحسينية المقاومة وقيادتها التي ما فتئت تلتزم الخط

إعادة العلاقات السورية - التركية خارج صلاحيات أردوغان

د حسن احمد حسن

يقول في كتابه العزيز: (كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون).

*التصريحات المتعددة للرئيس التركي تمّ نشرها عبر وسائل الإعلام التركية الرسمية، ومن بينها وكالة الأناضول، وبعضها تم نقله بالصوت والصورة، والقاسم المشترك بينها: الإعلان عن رغبة تركية بإعادة الدفء

إلى العلاقات مع الدولة السورية الجارة، وهذا ما جاء على لسان أردوغان نفسه بقوله: «سنوجّه دعوتنا إلى الرئيس الأسد وقد تكون في أي لحظة، ونأمل في أن نعيد العلاقات التركية – السورية إلى ما كانت عليه في الماضي». وقد سبق هذا الكلام تصريحات أخرى أدلى بها أردوغان للصحافيين المرافقين له على متن الطائرة في طريق عودته من برلين، حيث قال: «وصلنا إلى نقطة أنه في اللحظة التي يتخذ فيها الرئيس بشار الأسد خطوة نحو تحسين العلاقات مع تركيا، فإننا سنبادر للاستجابة بشكل مناسب».

*بعيداً عن نكء الجراح، والنبيش في الماضي القريب بقدراته المتعددة من المهم رجّب طيب أردوغان ودلالاتها وخلفياتها بأن معاً، وهذا يولد عدداً من إشارات الاستفهام الإنكاري الكبيرة، إلى جانب عدد من التساؤلات التي تفرض ذاتها على كل من يرغب بفهم الحقيقة، ومنها:

ومن غير المقبول تصنيف مكوّن ما بأنه إرهابي، ومكوّن آخر بأنه ليس كذلك طالما الممارسات واحدة لكليهما، ولا يوجد شيء اسمه «إرهاب حلال» وآخر «إرهاب حرام»، كما لا يوجد شيء اسمه نصف إرهاب وربع إرهاب، أو إرهاب كامل، أو إرهاب ونصف، فالإرهاب مرفوض بكل أشكاله ومسمياته، ولا يمكن تنسيق محاربه إلا بتحديد المكونات المستهدفة بذلك.

*امتداد الحدود السورية - التركية قرابة ٩٠٠ كم يشكل تحديات مشتركة للجانبين طالما أن العلاقات مقطوعة أو متوترة، كما أنه يشكل فرصة ثمينة للجانبين للتعاون المثمر وفي أجواء إيجابية تولدها العلاقات الجيدة بشكل تلقائي. فالإرهاب يستطیع الانتقال من جهة إلى أخرى، وضمان أمن الحدود لكلا الطرفين ضمن منطوق القانون الدولي، وأعراف المجتمع الإنساني وقيمه، وأي كلام عن ضمان أمن الحدود لطرف، وبقائه في دائرة الخطر والتهديد لطرف آخر يبقى لغواً يساعد على تقوية الإرهاب وداعميه، وليس العكس، ولا يختلف عاقلان على أن عودة العلاقات الطبيعية والتعاون بين دولتين جارتين بينهما ٩٠٠ كم من الحدود هو حاجة حيوية للجانبين، وهذه الحاجة لا يمكن تلبيتها بالتصريحات المعسولة التي تنفقر إلى مرتسمات على أرض الواقع، والله تعالى

بعيداً عن حمى القصد واللصق وتناقل أخبار منسوبة لمصادر إعلامية ووكالات أنباء رسمية عن لقاءات سورية – تركية على

أعلى المستويات، فمصادقية أي حديث من هذا النوع مرهونة بما ينشر في الإعلام الرسمي السوري الذي لم يسبق له بوسائله المتعددة المرئية والمسموعة والمكتوبة أن نشر خبراً وتبين أنه غير دقيق، وهذا يعني أن أهدافاً أخرى تكمن وراء تسريبات لأخبار مهمة سرعان ما يتضح أنها غير دقيقة، وأن ما يتم تداوله في واد، والواقع الحقيقي في وادٍ آخر، وبالتالي لا يُستبعد أن تكون عملية نشر الأخبار جزءاً من آليات قياس ردّ الفعل والتداعيات المحتملة، ومحاوله لاستقراء الحدود التي يمكن أن تتمّ المناورة فيها، ولا داعي لمفاصل صنع السياسة في هذه الدولة أو تلك أن تجهد نفسها للحصول على تفاصيل كهذه، فمحددات السياسة السورية واضحة ومعلنة، ومن المسلم به أن الدولة السورية لا يمكن أن تقدم على تغييب متمعّد للرأي العام السوري عند اتخاذ قرارات استراتيجية أو مفصلية في ملفات شائكة تتجاوز بتداعياتها المحتملة الجغرافيا السورية، بل والساحة الإقليمية، وهنا يمكن الإشارة إلى عدد من الأفكار المهمة والعناوين التي يجب أن تبقى على طاولة التشريح لتوضيح الصورة، ومنها:

*استحالة الجمع بين الاحتلال بكل مظاهره ومفرازته وبين الدعوة للتعاون وإعادة الدفء للعلاقات بين أي طرفين، والخطوة الأولى التي يمكن البناء عليها لا يمكن أن تخلو من الإعلان الرسمي والتعهد المسبق بالاستعداد للعمل على إنهاء الاحتلال على أقلّ تقدير، وبغير ذلك تبقى الأمور ترفاً رغوبياً غير قابل للتطور على أرض الواقع. *زريعة مكافحة الإرهاب من دون تحديد مكوّناته لم تعد سلعة قابلة للتداول لأنها فقدت صلاحية الاستخدام، فالشهور والسنوات الممتدة للعام الثالث عشر على التوالي كانت كفيلاً بتمزيق كل الأتعة المستخدمة بمستوياتها المتعددة، وإذا كانت الحاجة قائمة ودائمة لمحاربة الإرهاب، فعلى من يرفعون شعار محاربه الاتفاق على تحديد مكوّناته ومندرجاته،